

واقترح توصيات تركز على دراسات ونتائج علمية بحثية، تسهم في رسم السياسات، وتسهل اتخاذ القرارات الملائمة، بما يضمن الشفافية والمناخ في ظروف محلية وإقليمية معقدة. هذه الدراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على بعض الثغرات والهفوات، وإزالة الغموض عن بعض النقاط في المراسيم والنظام الضريبي لاستدراكها وتعديلها إذا أمكن قبل فوات الأوان. وخاصة أن النظام الضريبي لا يزال في أدراج المجلس النيابي وفي أيدي اللجان

**دانيال ملحم \*\***

قطاع يعوّل عليه للسنوات المقبلة. من هنا وانسجاماً مع سياسة «المركز اللبناني للطاقة والابتكار» (LEIC)، كان لا بد من تسليط الضوء على القضايا المحورية في ملف الصناعة البترولية في لبنان، وذلك من خلال ورش عمل علمية، تقودها فرقة من الباحثين والخبراء والمتخصصين في المجالات ذات الشأن العلمي، لوضع الملاحظات والاقتراحات ورسم السيناريوهات التفضيلية. على أن تستكمل لاحقاً بدراسات علمية معقدة واقتراحات تحسينية. الهدف هو تحليل الوضع القائم

# تنازلات على حساب الدولة

**استرداد التكاليف:**

**المشروع لا يمتلك المعلومات الكافية**

(of parameters). أضف أن المشروع لا يمتلك المعلومات الكافية والدقيقة عن التكاليف والأرباح المتوقعة. لذلك، إن الخبرة المحدودة للدولة في مجال النفط والغاز، وضعف الكفاءة الإدارية والرقابية، والإهمال في تقييم القواعد والإجراءات، تؤدي بالمستثمر إلى إخفاء المعلومات الخاصة به عن الجهات المختصة المسؤولة في قطاع النفط والغاز، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى خسارة الكثير من خلال الشروط المالية المفروضة على الدولة (financial expenditure terms).

التراخيص الأولى، وبناءً عليها، تضع الدولة التصور المناسب من قواعد ومعايير مغلقة مع سيناريوهات بما يخدم مصالحها العامة. هكذا، وبناءً على ما تقدم، ومن خلال قراءتنا المعمّقة لنموذج استرداد التكاليف عند سقف 65%، يظهر أن القواعد والإجراءات المقترحة يشوبها الكثير من العموميات في تقدير النسب البعيدة عن الأسس العلمية المثبتة للشفافية وقواعد المنافسة. يبدو أن المشروع يفتقر إلى الأدوات الخاصة لتقييم حدود الكفاءة للمعايير المقترحة (efficiency limit)

التخصصية والإيرادات المحتملة. في نظام المزايدات، وقبل البدء في الإجراءات، يجب وضع قواعد ومعايير واضحة ومحددة لضمان الشفافية ولتشجيع المنافسة من خلال عملية عادلة، تكون ذات تفسيرات موحدة لا يشوبها الغموض والغبن، ولا تتضمن ثغراً تتيح للمستثمر الدخول من بعض نوافذ القوانين، والحماية من الفساد.

يكتسب نظام المزايدة أهمية جدية، خاصة في المناطق غير المستكشفة أو الحدودية، حيث تكون المعلومات نادرة، وقد لا تكون الحكومة واثقة بدرجة معقولة من دقة تقديراتها للمكتشفة. يبرز هذا النظام كقيمة إضافية خاصة بعد الحصول على المعلومات اللازمة عن المورد التجاري. ولكن في ظل غياب المعلومات التقنية عن المورد، يمكن عدم اليقين الجيولوجي مثلاً أن يشكل حاجزاً أمام العروض الكبيرة المحتملة للاستثمار. وغياب القواعد الواضحة والشفافية في إجراءات المزايدة، وترك المعايير مفتوحة، من شأنه خلق نوع من الالتباس والغموض له عواقب على موارد الدولة. كان لا بد للدولة اللبنانية إخضاع كتلة واحدة خلال دورة

**خسارة الكثير من خلال الشروط المالية المفروضة على الدولة**

نوع من الغموض حول الفارق الكبير بين التكاليف التشغيلية والراسمالية وسقف التكاليف القابلة للاسترداد (65%)، الذي يُقدَّر بنحو 26,7%. أشهر إلى أننا نجد هناك دولا قليلة تحدّد سقف التكلفة بين 65% و70%. ولكن في المقابل تحصل على نسبة لا تقل عن 75% من ربح البترول (الفيليبين)، بينما يحصل لبنان على نسبة 35% (حسب محاكاة وزارة المال).

على الرغم من أن نظام المزايدة مهم لضمان بعض الشفافية والمنافسة في الإجراءات تجاه المستثمرين، إلا أن عدم تعريف المعايير والقواعد، أو تعريفها بشكل عام، يؤدي إلى إضعاف الكفاءة

حدد المشروع اللبناني سقف التكاليف القابلة للاسترداد بنسبة 65% (تُحدّد النسبة بالمزايدة)، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يراوح بين 44% و55%، ومتوسط التكلفة في عقود الامتياز بين 50% و52%. وفي النظام التعاقد يبالغ متوسط التكاليف بين 50% و55%. تتكون هذه التكاليف من تكاليف رأسمالية وتكاليف تشغيلية (38,3%) هي كلفة لحقل تمار المشابه بطبيعته جيولوجيا الحقول المكتشفة في لبنان حسب تقرير نوبل إنرجي لعام 2016)، والباقي هو استرداد من خسائر سنوات سابقة واستهلاكات، تدريب وغيرها... بمعدل سقفه 26,7%.

التساؤل الأول الجدير هنا عن الفارق بين سقف التكاليف الذي حدده المشروع ومتوسط التكاليف المتعارف عليه في العقود العالمية. ما هي الأسس التي حُدّدت على أساسها هذه النسبة؟ أضف أن التكاليف العامة لرميل النفط أو وحدة الغاز الطبيعي معلومة في المجلد، وتُقدَّر بنحو 38% أو ما يزيد بقليل (مع معدل خطأ 4%)، على أساس السعر \$2,42 للغاز و\$42 للنفط). هنا يبرز

## لماذا الإعفاء من ضريبة الأملاك المبنية؟

نص مشروع القانون الضريبي على إعفاء الإنشاءات والتراكيبات والمركبات المستخدمة للقيام بالأنشطة البترولية من ضريبة الأملاك المبنية، على أن تبقى ملكاً للدولة عند انتهاء الأشغال وبعد استرداد كلفتها.

نتساءل بما أن التكاليف كافة مستردة على شكل استهلاكات، فلماذا الإعفاء من الضريبة؟ هذا بالإضافة إلى أن عادة ما تحتوي بعض التراكيبات والمنشآت على مواد ملوثة بيئياً، والتخلص من هذه المواد يكلف ثمناً باهظاً. فلماذا تستردّ الدولة هذه المنشآت، فتتكلف أثماناً للتخلص من الملوثات، مع أنها تدفع مسبقاً كلفة اهتلاك المنشآت والتجهيزات. لذلك يجب إضافة فقرة تلزم الشركات بالتخلص من هذه المواد وتسليم المنشآت خالية من هذه المواد، حتى لو اضطر الأمر إلى زيادة الاستهلاكات، لأن الخطر البيئي كبير، والدولة لا تملك الخبرة الكافية في التعاطي مع ملف كهذا، فيدفع المواطن ثمن هذه التلوثات، وترتفع تكاليف الصحة والطبابة.

## الإتاوة: لبنان في أسفل المتوسط العالمي



**يبقى الخطر الاسوا هو ان تستخدم الدولة اموال هذا الصندوق لتغطية خدمة الدين (اقرب)**

الدراسة اعتمدت على نسبة استخراج يومي للنفط معدل 3% ومعدل 400 MCF للغاز الطبيعي. إن تصنيف الكتل ضمن أربعة أقسام يراعي مبدأ عالمية) إلى الأكثر خطورة D (إتاوة منخفضة). صُنفت المخاطر على مستوى متزن يراوح من 1 إلى 5 (Equiponderate)، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الآتية: الجيولوجيا، الخطر الجيوسياسي، الخدمات العامة والبنى التحتية، والكمية وفرص الاستثمار (Study of blocks is under investigation).

مع الوقت إلى اتباعه أساليب غير قانونية بهدف التعويض وزيادة الربحية، فيؤثر طبيعياً الحال في عوائد الدولة، نظراً إلى غياب الرقابة والتدقيق. بالاعتماد على المعايير المقترحة، ودائماً في ظل غياب المعلومات عن الكمية المحتملة، قسّمت المنطقة الاقتصادية إلى أربعة أقسام مختلفة الخصائص والإتاوات B و C و D. الهدف هو ضمان التوزيع العادل للإتاوة ولعقدات الربح/الخطر، وتحققاً لمبدأ الشفافية من طريق الاعتماد على البحث العلمي. إن

للاستثمار، وخاصة على الكتل الحدودية ذات المخاطر الجيوسياسية المرتفعة. فلماذا يدفع المستثمر إتاوة ثابتة على كتلتين، 2 و8 مثلاً، لا تملك الخصائص نفسها؟ إن التوزيع الحالي للكتل لا يراعي هذا المبدأ المهم، الأمر الذي أدى إلى توزيع غير عادل لمعدل الربح/المخاطر، والذي سينعكس سلباً على المنافسة والاستثمار.

في الواقع، إن المشروع أهمل معايير مهمة عند تحديده الإتاوة، منها ما يتعلق بالمخاطر الحقيقية للاستثمار، بالإضافة إلى عوامل كان يجب أن تؤخذ في الحسبان، مثل الكمية المتوقعة، الفرصة أو الفرص الاستثمارية في كل بلوك، المخاطر البيئية، محيط الموقع الاستثماري وضعوباته الجغرافية، النقص في الخدمات العامة والبنى التحتية، مستوى المنافسة، مدة الترخيص، relinquishment provision والخطر الجيوسياسي... ومن ثم تحديد إتاوة متغيرة تتأقلم مع خصائص كل كتلة على حدة. هذه العوامل هي الضمان لعادلة التوزيع وتحديد أفضل علاقة ربح/خطر لكل من الطرفين: الدولة والقطاع الخاص، فضلاً عن احترام مبدأ الشفافية القائم على الوضوح في احتساب المعايير والقيم (الإتاوة) خشية من الغبن الذي قد يلحق بالمستثمر. إن الشعور بالغبن يؤدي

وتكاليف الاستخراج) وشرائح الإنتاج، ونسبة الاستخراج، بهدف جذب المستثمرين من طريق طرح فرص استثمارية جذابة. ولكن ما لم نعلمه إلى الآن: ما هو المعيار الذي اعتمد لتحديد وحدة الأساس (initial value) المحتسبة عند 5% على النفط، وعند 4% على الغاز الطبيعي؟

في المبدأ، إن نسبة الإتاوة غالباً ما تكون مصاحبة لتقسيم الكتل، لأنها تتحدد وفق خصائص ومعايير خاصة بكل بلوك. نرى أن المشروع اللبناني قسّم الكتل، مراعيًا الخطر الجيولوجي، من طريق عرض كتل كبيرة تعويضاً للمستثمرين، ودائماً مع إتاوة ثابتة. وكان المشروع اعتبر أن العاملين منفصلان وتقسيمهما يجعلهما فساداً، فكان يجب على المشروع استخدام الإتاوة كمحفز

**لماذا يدفع المستثمر إتاوة ثابتة على كتلتين لا تملك الخصائص نفسها؟**

تستحق الإتاوة، وفق المادة 22 من EPA، بمعدل ثابت 4% على الغاز الطبيعي، ومعدل متغير على النفط يراوح بين 5% و12% تحسب على شرائح الإنتاج اليومي. إن النسبة المحددة هي ثابتة زمنياً ومتوازنة على الكتل العشرة. عند احتساب المتوسط المطلق، نجد أن لبنان يترنّج في أسفل المتوسط العالمي الذي يراوح بين 8% و12%. هذه النسبة 8,5% أقل بكثير من نسبة الإتاوة المحسوبة في إسرائيل 12,5%، مع أن هناك خصائص جيولوجية وإنتاجية متشابهة لكلا الدولتين. علماً أن نسبة 8,5% هي نسبة متفائلة في المتوسط العام، لأن كمية الإنتاج - كما نعلم - تعتمد على نسبة الاستخراج (أو the rate of decline)، وهي لا تزال مجهولة إلى الآن، معتمدة بدورها على خصائص الكمية، نوعية النفط، حاجته إلى ضخ الغاز أو سائل آخر لاستخراجه والتكاليف. إن نسبة الاستخراج غالباً ما تكون مرتفعة في السنوات الأولى وتنخفض مع الوقت، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والإتاوة. لذلك، إن معدل 8,5% كمتوسط عام هو رقم فوق التقييم (over evaluated)، ومن المتوقع أن يكون في معدل بين 7% و7,5% في أحسن تقدير.

حدد المشروع اللبناني إتاوة منخفضة نسبياً، معتمداً في تقييمه على عوامل الجيولوجيا (التعقيدات الجيولوجية